الاقتصاد الأخضر في المغرب

هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

ملخص

أصبح الانتقال نحو اقتصاد أخضر يحترم التوازنات البيئية والقادر على توفير فرص جديدة لإنتاج الثروات ومناصب الشغل المستدامة يمثل هدفا رئيسيا للمقاربات الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة التي تعتمدها بعض بلدان شمال أفريقيا، ومنها المغرب بشكل خاص.

إن الإكراهات البيئية (من إجهاد مائي، وتدهور للتربة، والتبعية الطاقية الشديدة، والهشاشة إزاء تغير المناخ، وتعدد أشكال التلوث) بالإضافة إلى النتائج المحدودة للنمو الاقتصادي ولسياسات التنمية الاجتماعية في مجال إحداث فرص الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية، تفرض إعادة توجيه النموذج الاقتصادي نحو اقتصاد أخضر ومدمج يستند إلى القطاع الخاص وقادر على توفير فرص الشغل وتقليص الفقر وتسوية اختلالات التنمية الترابية.

تلك هي الرهانات الرئيسية التي يواجهها المغرب الذي عقد العزم على أن يجعل الاقتصاد الأخضر محورا استراتيجيا في سياسته الخاصة بالتنمية المستدامة. ويعمل المغرب على تعبئة جميع الفاعلين وبناء الشراكات المجددة بين القطاعين العام والخاص للرفع من مستوى الاستثمارات التي تحترم البيئة والكفيلة بإنتاج القيمة المضافة ومناصب الشغل المستدامة، ولاسيما لفائدة الشباب الذين وصل معدل البطالة التي تطالهم 19 بالمائة سنة 2013. ويجري التفكير حاليا في إحداث صندوق للاستثمار الأخضر لتشجيع الشركات على إطلاق مشاريع مجددة.

وقد أنجزت بالفعل مجموعة من الإصلاحات (المؤسسية والتنظيمية والمالية) والسياسات التحفيزية لتحسين إدماج البعد البيئي وتشجيع تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتوفير المياه، والتدبير المستدام للنفايات الصلبة والسائلة، والزراعة المدمجة، وتربية الأحياء المائية، وكذا السياحة الإيكولوجية. ومن المتوقع أن تبدل المزيد من الجهود في مجال : تكييف التنظيمات القانونية وتطبيقها، والنظام الضريبي البيئي، وتسعيرة المواد والخدمات البيئية، وآليات التمويل المستدامة والمتكيفة، وتعبئة المعارف والابتكار، وأخيرا التتبع والتقييم.

ولا يمكن بناء الاقتصاد الأخضر دون إنشاء شراكات مجددة مع القطاع الخاص والجماعات المحلية والمجتمع المدني، لأن الأمر يتعلق بعملية ينبغي إنجازها من الأساس. ويتوقع أن تساعد هذه الشراكات على تعبئة الاستثمارات وإيجاد الحلول التكنولوجية الضرورية، وتشجيع الكفاءات المحلية، وتعزيز التزام جميع الفاعلين، مع تحقيق التضامن. وستكون الشركات الصغيرة والمتوسطة المجددة في مجال البيئة المحرك الحقيقي للاقتصاد الأخضر. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي تحسين القدرات ومدها بأدوات التمويل الأخضر الجديدة وتدابير المواكبة الملائمة. كما ينبغي إيلاء عناية خاصة بإدماج القطاع غير الرسمي نظرا لأهميته. ويعتبر مستوى التزام الشركات المغربية بالمسؤولية الاجتماعية، وإن كان لا يزال ضعيفا، من بين مستويات الالتزام الأكثر تقدما في أفريقيا، والمغرب العربي، والعالم العربي. كما ينبغي تعزيز دور القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد الأخضر ؛ إذ أن الأبناك مدعوة لتطوير منتوجات مالية موجهة للاقتصاد الأخضر.

ويستند تحسين تنافسية الشركات، وهو أمر ضروري في سياق الاقتصاد الأخضر ذو قيمة مضافة قوية، إلى الابتكار وتطوير التكنولوجيا. وبالتالي، يمثل تعزيز النظام الوطني للابتكار وتكييفه رهانا حاسما بالنسبة للمغرب الذي يحتل المرتبة 84 من أصل 143 بلدا طبقا لمؤشر الابتكار العالمي لسنة 2014، إلا أن أداءه لا يزال محدودا، لاسيما في مجال الابتكار في عالم الأعمال وتطوير السوق. ولا تتجاوز التمويلات المخصصة للبحث العلمي والتقني، لاسيما العمومية منها، 0,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 (مقابل 2 إلى 3,5 بالمائة في البلدان الصناعية).

كما يتطلب الاقتصاد الأخضر كذلك تلاقي السياسات والأدوات وتكييفها، ولاسيما في مجال (1) السياسة الصناعية وممارسات التنمية المستدامة داخل الشركات، (2) والسياسات الترابية، (3) والأنظمة الوطنية للتدريب والتعليم والابتكار، (4) والأنظمة الوطنية للإعلام والتتبع والتقييم. وأخيرا، يتعين مواكبة هذه العملية بتواصل وحوار يتسمان بالاستمرارية والإدماج حول الاقتصاد الأخضر.

الرفع من الاستثمارات الخضراء، هدف أضحى من الأولويات

ويتجه المغرب بعزم نحو تشجيع الاقتصاد الأخضر بالنظر لالتزامه السياسي في مجال التنمية المستدامة[1]. وقد تم بالفعل اعتماد الميثاق الوطني[2] والقانون الإطاري[3] للبيئة والتنمية المستدامة قصد مراعاة كل السياسات العمومية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حاليا قيد الإعداد النهائي.

ويعتبر تحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بشكل ناجح وتسريع تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ من بين رهانات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ذات الأولوية. وللنهوض بالاستثمارات الخضراء وتشجيع الشركات على إطلاق المشاريع المستدامة، تم إعداد مخطط استثمار أخضر، كما يتم التفكير حاليا في إحداث صندوق الاستثمار الأخضر (برؤوس أموال عمومية وخاصة).

كما تم اعتماد خارطة الطريق للنمو الأخضر والتنمية الترابية في إطار أنشطة مجموعة التركيز[4] المعنية «بالنمو الأخضر والتنمية الترابية» التي يقودها المغرب.

1 يكرس الدستور الجديد (تموز/يوليوز) "الحق في التنمية المستدامة" ويوسع مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشمل البيئة والتنمية المستدامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

2 يهدف الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي تم اعتماده سنة 2012 إلى تعزيز إدماج عنصر البيئة في جميع الاستراتيجيات العمومية والقطاعية.

3 القانون الإطاري 12-99 بمثابة ميثاق البيئة والتنمية المستدامة (كانون الثاني/يناير 2014).

4 مبادرة منطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي من أجل الحكامة (2011-2015).

وينخرط المغرب كذلك في العديد من المبادرات مثل مبادرة المعهد العالمي للنمو الأخضر، ومبادرة «شراكات للعمل في مجال الاقتصاد الأخضر»[5]، ومبادرة غريكو للتنافسية في إطار الاقتصاد الأخضر في منطقة المتوسط، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2008.

يجري حاليا إعداد استراتيجية لتنمية كفاءات المهن الخضراء

أبرزت العديد من الدراسات الحديثة فرص الشغل التي يتيحها الاقتصاد الأخضر، ومن بينها الدراسة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2012) التي تشير إلى أن الاستثمارات المتوقعة في أربع قطاعات أساسية في الاقتصاد الأخضر (الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتدبير النفايات الصلبة، وتطهير النفايات السائلة)، بمبلغ 20 مليار أورو، يمكن أن تساهم في توفير أكثر من 90.000 منصب شغل جديد بحلول 2020. وتؤكد خريطة فرص الشغل والشركة الخضراء التي تم إنجازها في إطار مشروع «يس غرين»[6] (نعم للاقتصاد الأخضر) وجود خزان هائل لإدماج الشباب من الفئة العمرية 24-15 سنة ، والذين بلغ معدل بطالتهم 19,3 بالمائة سنة 2013 (المصدر: المندوبية السامية للتخطيط).

التزام الشركات لفائدة البيئة في تزايد

لدعم الشركات في هذا الانتقال وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، أنشأ الاتحاد العام لشركات المغرب لجنة «الاقتصاد الأخضر» (لجنة التنمية المستدامة سابقا) التي تتولى تشجيع الشركات ودعمها في مقاربتها البيئية وانخراطها في الاقتصاد الأخضر. وتتعاون في هذا الإطار مع المركز المغربي للإنتاج النظيف، الذي يقدم لأصحاب الشركات الصناعية المساعدة الفنية والدعم لتعبئة التمويل. وقد حصلت أكثر من 55 شركة عضو في الاتحاد العام لشركات المغرب على علامة المسؤولية الاجتماعية للشركة من الاتحاد (معيار إيزو 26000). كما تم إنشاء هذه العلامة سنة 2006 ويتم منحها لمدة ثلاث سنوات بعد تقييم ينجزه مكتب خبراء مستقلين ومعتمدين لدى الاتحاد العام لشركات المغرب. ورغم تحقيق بعض التقدم، يظل عدد الشركات الحاصلة على شهادة إيزو 14001 (تدبير البيئة) محدودا (حيث انتقل العدد من عشرين شركة سنة 2007 إلى حوالي أربعين سنة 2013) وتحصل على هذه الشهادة الشركات الكبرى بشكل خاص. وحسب الوكالة الدولية فيجيو[7]، رغم ضعف الالتزام الجديد من الشركات المغربية تجاه

5 مبادرة مشتركة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيدو، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) تم إحداثها لدعم البلدان في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر في أفق 2020.

6 يدعم مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «يس غرين» تدريب الشباب وإنشاء المقاولات الخضراء الصغيرة جدا (المشاريع الخضراء المجددة)، لاسيما في المناطق الهشة بالجهة الشرقية وبطنجة - تطوان.

7 تم إنشاء وكالة فيجيو سنة 2002 وهي الرائد الدولي في التدقيق والتصنيف في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة. وتعمل على قياس الأداء والمخاطر لدى أكثر من 2500 مقاولة مدرجة في البورصة في العالم على أساس ستة مجالات (البيئة، واحترام حقوق الإنسان، وتثمين الرأسمال البشري، والالتزام المجتمعي، وأخلاقيات الأعمال، وحكامة المقاولات)، 22 معيارا و250 مؤشرا.

المسؤولية الاجتماعية للشركة، إلا أن مستوى هذا الالتزام من بين أعلى المستويات في أفريقيا والمغرب العربي والعالم العربي. كما يشهد عدد المؤسسات السياحية التي تحمل علامة «المفتاح الأخضر» تزايدا، إذ بلغ 57 مؤسسة سنة 2013، و60 سنة 2011، مقابل 13 فقط سنة 2008.

رهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب

حقق المغرب إنجازات هائلة في السنوات الأخيرة، بتراجع مستوى الفقر والتنوع النسبي في الهيكلة الصناعية مقارنة مع العديد من بلدان المنطقة. ومع ذلك، لم يساهم القطاع الصناعي بما فيه الكفاية في إنشاء فرص الشغل (حوالي 75.000 منصب شغل في العقد الأخير)، وما يزال نمو إنتاجية القطاع الفلاحي غير كاف، تصاحبه التبعية الشديدة تجاه واردات الحبوب. وبالتالي، ما تزال تعبئة المعارف والابتكار اللازمة لإنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر غير كافية.

ويتميز السياق البيئي بزحف التصحر باستمرار، وهشاشة الفضاءات الغابوية[8]، وانخفاض إمكانات الموارد المائية[9]، والتدهور الشديد للأنظمة البيئية الضعيفة مثل الواحات، وفقدان التنوع البيولوجي، إلى جانب الهشاشة الشديدة تجاه تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية.

وتعتبر الأنشطة الاقتصادية مصدر عدة أنواع من التلوث[10] (إنتاج الحمض الفوسفوري والأسمدة، وإنتاج المعادن المركزة، والاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة في الزراعة، والمدابغ الصناعية والتقليدية، والصناعة الدوائية والصناعة التحويلية). ويتلقى البحر أكثر من 90 بالمائة من المخلفات السائلة الصناعية و50 بالمائة من النفايات المنزلية. ويعاني الساحل من الآثار السلبية للعمران القوي وتركيز الأنشطة الاقتصادية (80 بالمائة من الصناعات، و53 بالمائة من القدرة السياحية و92 بالمائة من التجارة الخارجية). ورغم ضعف حجم انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون إلا أنها في تزايد[11]. وتم تقدير تدهور البيئة مبدئيا في 3,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط إلا أنها أدنى من الواقع (البنك الدولي، مشروع المساعدة الفنية البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2013). وتم تقدير تكلفة تدهور الهواء وآثاره بمبلغ 3,6 مليار درهم في السنة أي 1,03 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (المصدر: موقع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة).

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمكن المغرب من تقليص مستويات الفقر المدقع، إلا أن السكان لا يزالون يعانون من الهشاشة، لاسيما في المناطق الريفية التي يعيش بها 70 بالمائة من السكان الفقراء. وحسب المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، لا تزال آثار النمو الاقتصادي (4,8 بالمائة سنة

8 يتجاوز الطلب الوطني على الحطب الطاقي 11 مليون طن في السنة ويمثل 30 بالمائة من الطلب الطاقي الإجمالي. وتستحوذ المناطق الريفية على 88 بالمائة من هذا الطلب.

9 يقدر توفر المياه ب 730 متر مكعب للفرد في السنة (2010) في حين بلغت 2560 متر مكعب للفرد في السنة في 1960. وتعد هذه الكمية أقل من عتبة الإجهاد المائي المحدد في 1000 متر مكعب للفرد في السنة، ويمكن أن تتقلص إلى 530 متر مكعب بحلول 2030-2025.

10 تعاني نصف الموارد المائية السطحية والجوفية من التلوث (معهد الدراسات البحوث العلمية، 2013).

11 ارتفعت انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من 1,84 طن مكافئ النفط سنة 1994 إلى 2,21 (2000) ثم 2,51 (2004).

2013، المصدر: المندوبية السامية للتخطيط) وسياسات التنمية الاجتماعية دون التطلعات فيما يخص تقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية. ولازال معدل البطالة مرتفعا (9,2 بالمائة سنة 2013)، لاسيما بطالة الشباب (19,3 بالمائة سنة 2013)[12]. وتكبدت الدولة في سياسات الإعانة المعممة (السكر، والزيوت النباتية، والمنتجات النفطية، وغاز البوتان) 46 مليار درهم سنة 2013 (5,7 مليار دولار أمريكي) أي حوالي 13 بالمائة من الميزانية الوطنية، ويتم حاليا إصلاح هذه السياسة، مع التركيز على استهداف أكثر فعالية لفائدة ذوي الدخل الضعيف.

ويتعثر الاقتصاد، بمكوناته الرئيسية (الزراعة، والصناعة، والطاقة)، بالعديد من العراقيل البيئية حسب ما يتضح من الجدول التالي:

القطاعات الاقتصادية الرئيسية	الإكراهات البيئية
الزراعة: 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ توظف 46 بالمائة من مجموع السكان النشيطين و80 بالمائة من السكان النشيطين الريفيين. 23 بالمائة من مجموع الصادرات؛ يتم التحويل لفقط ثلث الإنتاج. يهيمن إنتاج الحبوب (75 بالمائة من الأراضي الزراعية الصالحة) ويغطي 60 بالمائة من الاحتياجات (السنة المتوسطة)؛ 97 مليون قنطار من الحبوب (2012-2013)	تستخدم 80 بالمائة من الموارد المائية للسقي، ويضيع أكثر من 50 بالمائة في الشبكات. 18,7 بالمائة من إجمالي الاستهلاك الطاقي (2010) تدهور الأتربة وتلوث المياه (الأسمدة، والنفايات الصلبة والمبيدات) 31 بالمائة من الانبعاثات الإجمالية للغازات الدفيئة (بيانات 2004)[13] هشاشة شديدة أمام تغير المناخ (زراعة مطرية في معظمها)
الصيد البحري : 2-3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الإنتاج: 1.000.000 طن (2010) الإمكانات: حوالي 1,6 مليون طن/السنة – تقريبا و إحداث 500.000 منصب شغل الاستهلاك: 10 كلغ لكل فرد في السنة (المتوسط العالمي: 17 كلغ لكل فرد في السنة)	الاستهلاك المفرط للأنواع الرئيسية ضعف مستوى الإنتاج في مزارع الأحياء المائية: لتخفيف الضغط على المخزونات، يُرتقب تطوير تربية الأحياء المائية بهدف إنتاج 200.000 طن (2020) مقابل أقل من 500 طن سنة 2012 وإنشاء 50.000 منصب شغل مباشر.

12 المندوبية السامية للتخطيط. مذكرة وضع سوق الشغل سنة 2013.

13 المصدر: سياسة تغير المناخ بالمغرب (آذار/مارس 2014).

الفوسفاط ومشتقاته: 3,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (2010)؛ 20 بالمائة من الإنتاج العالمي (المصدّر الأول عالميا والمنتج الثالث عالميا)؛ 24 بالمائة من مجموع الصادرات (8 ملايين طن في السنة). إنتاج يقدر بحوالي 19,96 مليون طن (2010). الصناعة الغذائية: 30 بالمائة من الإنتاج الصناعي؛ 100.000 منصب شغل؛ 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و2 بالمائة من الصادرات (2011). صناعة الصيد البحري: يتم تحويل 70 بالمائة من المصائد البحرية (التجميد والتصبير) ويتم تصدير 85 بالمائة منها. 58 بالمائة من الصادرات الغذائية؛ 6,8 بالمائة من إجمالي الصادرات (مديرية الدراسات والتوقعات المالية).	يتركز 80 بالمائة من الصناعات في الساحل وتنتج 1,5 مليون طن من النفايات، من بينها 256.000 طن نفايات خطيرة. ويتم تدوير 23 بالمائة فقط من النفايات الصناعية (2010) ويتم استخدام 4 بالمائة في الثمين الطاقي. 988 مليون متر مكعب في السنة من المياه المستعملة التي يتم رمي جزء كبير منها في الوسط البحري دون معالجة مسبقة. تعد الصناعة أول قطاع مستهلك للطاقة (مليارا طن مكافئ النفط). تخلف الصناعة حوالي 5,99 مليون طن مكافئ النفط من ثاني أوكسيد الكربون.
الاستغلال الغابوي: 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي؛ 0,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني و50.000 منصب شغل قار؛ وتوفر مداخيل لفائدة 50 بالمائة من سكان الارياف. 5-7 مليار درهم في السنة 4 بالمائة من العرض الدولي من الفلين (150.000 قنطار في السنة).	تمثل 30 بالمائة من الاحتياجات من خشب البناء والصناعة (600.000 متر مكعب في السنة). ويتجاوز حجم اقتطاع الخشب بثلاث مرات إمكانات الغابة. 18 بالمائة من الحصيلة الطاقية السنوية (11 مليون متر مكعب في السنة أي 4 ملايين طن مكافئ النفط)، وهو ما يمثل 30 بالمائة من الطلب الطاقي الإجمالي (يصدر 88 بالمائة منه عن الوسط الريفي). يقدر التصحر بحوالي 31.000 هكتار في السنة ويقلص قدرة النظام البيئي على امتصاص ثاني أوكسيد الكربون.

الطاقة: 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ 35.000 منصب شغل. تبعية طاقية شديدة: 97 بالمائة. ارتفاع سنوي مطرد في الطلب: 5 بالمائة (الطاقة) و7-8 بالمائة (الكهرباء) الفاتورة الطاقية: 11 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (2011) مقابل 7,4 بالمائة سنة 2009. الدعم المباشر: 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (2011)	الاستهلاك الطاقي الأولي (مليون طن مكافئ النفط في السنة) 2009: 15,1 2011: 17,3 2012: 17,8	الكثافة الطاقية الأولية (طن معادل نفط/ 1000 درهم من الناتج المحلي الإجمالي) 2009: 0,48 2011: 0,54 2012: 0,54
	ويهيمن الفحم، والغاز، والوقود على المزيج الطاقي. أكثر من 52 بالمائة من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (2004). الطاقات المتجددة (المائية، والشمسية وطاقة الرياح): 7 بالمائة من الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية من بينها 6 بالمائة طاقة مائية و1 بالمائة من طاقة الرياح (2010)	

الأداء البيئي والسياسات الخاصة بالاقتصاد الأخضر: تسريع الإصلاحات

حقق المغرب إنجازات ملموسة في مجموعة من المجالات مثل مراقبة جودة الهواء[14]، ومكافحة الاحتباس الحراري، واستغلال الغابة[15]، وتطوير الطاقات المتجددة، والكهربة الريفية[16]، والحصول على الماء الصالح للشرب في المناطق الريفية، وتأهيل التربية البيئية. كما تبذل حاليا جهود لتعزيز البنيات الأساسية لتطهير النفايات السائلة (500 مليون متر مكعب من المياه المستعملة غير المعالجة سنويا)، وتجميع النفايات، وتدويرها وتثمينها (4,5 مليون طن من النفايات الصلبة غير المعالجة سنويا)، وإعادة التشجير الذي يتم بوتيرة ضعيفة، والنجاعة الطاقية، والنقل المستدام، وترشيد استهلاك الماء وتنمية الموارد المائية غير التقليدية.

14 يوجد في طور الإعداد مشروع قانون مكافحة التلوث ويرتقب أن تكون خرائط انبعاثات الهواء جاهزة بالنسبة لمجموع البلاد بنهاية 2014 (المقاولة من أجل البيئة، 2014).

15 نلاحظ في السنوات الأخيرة تحسن وتيرة إعادة التشجير (40.000 هكتار في السنة في المتوسط مقابل 25.000 هكتار في السنة سنة 2005). ويقترح المخطط التوجيهي لإعادة التشجير تشجير 1 مليون هكتار في أفق 2030.

16 انتقل معدل الكهربة الريفية من 22 بالمائة (1996) إلى 96 بالمائة (2009) ثم 97,4 بالمائة سنة 2012.

فروع خضراء جديدة لدعم النمو وتوفير فرص الشغل

- الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية المركزة،الألواح الشمسية،وطاقة الرياح)؛
- النجاعة الطاقية
- تطهير النفايات السائلة
- تدبير النفايات وتثمينها
- تربية الأحياء المائية
- التكيف مع المخاطر وتدبيرها
- فروع تثمين الثروة الغابوية
- النباتات العطرية والطبية

وشهدت السنوات الأخيرة إنجاز إصلاحات واسعة النطاق على المستوى المؤسسي، والتشريعي والاستراتيجي[17]. وتم تعويض كتابة الدولة المكلف بالماء والبيئة بالوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة (2013). وتم إنشاء وكالات ومعاهد متخصصة (الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة). وتم أيضا إطلاق مشاريع المدن الخضراء.

وأنجِزت العديد من دراسات التقييم البيئية الاستراتيجية (البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، مخطط المغرب الأخضر، رؤية 2020 للسياحة التي يتم إعدادها حاليا). ويتم أيضا إعداد استراتيجيتين وطنيتين لحماية البيئة والتنمية المستدامة، واستراتيجية النجاعة الطاقية، وتقرير عن حالة البيئة، ودراسة عن نظام المحاسبة البيئية[18]، إلى جانب الإصدار الثالث الوطني عن تغير المناخ.

وتم الانتهاء منذ حين من استعراض الأداء البيئي. وركز خصوصا على حدود آلية مراقبة المطابقة البيئية وضرورة تعزيز تطبيق التشريعات (مثل: النصوص التطبيقية لمبدأ الملوث يدفع)، وإدماج التقييم البيئي الاستراتيجي في التشريعات الوطنية وتحسين نظام دراسات التأثير البيئي. وتمت مراعاة الأداء في مجال البيئة ضمن القانون الجديد المتعلق بالصفقات العمومية (2014). وتنص استراتيجية السياحة على آليات مالية للدعم من أجل مواكبة تطوير المجالات الترابية البيئية والمنتجات المجددة في المحافظة على البيئة والنجاعة الطاقية. وسيشمل النظام الحالي لتصنيف المؤسسات السياحية، في طور الإصلاح، شروط الاستدامة في المعايير اللازمة للحصول على التصنيف.

ولدعم السياسة البيئية والبرامج القطاعية ذات الصلة، استطاع البلد اغتنام فرص التمويل في إطار التعاون الدولي والثنائي، بما في ذلك تعبئة تمويلات الكربون بوجود ثمانية مشاريع مسجلة ضمن آلية التمويل النظيف (إمكانية تقليص 3 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة) و13 مشروعا في طور المصادقة (تقليص 2 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة). وقد أحدث أيضا العديد من الصناديق المخصصة والآليات الاقتصادية حسبما يتضح من الجدول التالي.

17 الاستراتيجية الوطنية للماء (2009) ؛ مخطط العمل الوطني لمكافحة الاحتباس الحراري (2009) ؛ مخطط المغرب الأخضر للزراعة (2008)؛ استراتيجية أليوتيس للصيد البحري (2009)؛ الاستراتيجية الطاقية الجديدة التي ترمي إلى مزيج متنوع مع ارتفاع أهمية الطاقات المتجددة (2009).

18 مكن تشخيص الدراسة بشأن المحاسبة البيئية من تحديد ثلاثة مكونات رئيسية ذات أولوية: المياه، والنفايات والنفقات البيئية.

نماذج عن الصناديق الخاصة	نماذج عن الآليات الاقتصادية
- الصندوق الوطني للبيئة[19] - صندوق مكافحة التلوث الصناعي - صندوق تطهير النفايات السائلة وتنقية مياه الصرف الصحي - صندوق التنمية الطاقية - صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - الصندوق الوطني الغابوي الممول من خلال الضرائب (الضرائب على الخشب المستورد، المداخيل الغابوية) والذي يمول بدوره المحافظة على الغابة وحمايتها وتثمينها - صندوق التمويل المشترك مع البنوك «إصلاح الفنادق 3»، المخصص لتأهيل مؤسسات الإيواء السياحي عبر تمويل الاستثمارات المادية وغير المادية الرامية إلى تحسين جودة الخدمات ومراعاة الإشكاليات البيئية (الشراكة بين وزارة السياحة، والصندوق المركزي للضمان، ووزارة الاقتصاد والمالية والفدرالية الوطنية للصناعة الفندقية).	الإعانات من أجل تعميم اقتصاد الماء في القطاع الزراعي لتعزيز ضخ المياه في الزراعة انطلاقا من الطاقة الشمسية. التأمين على جميع المخاطر ضد التقلبات المناخية لفائدة المزارعين الصغار الذين يستفيدون من الإعانات لأداء انخراطاتهم. الضريبة البيئية[20] التي تخصص مداخيلها –المقدرة بحوالي 157 مليون درهم سنويا- للصندوق الوطني للبيئة من أجل تطوير فرع تدوير اللدائن. آلية «مساندة السياحة» التي ترمي إلى مرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي (الإعانات، والدعم الفني) في إجراءاتها للحصول على الشهادة أو العلامة البيئية، وإنجاز عمليات التدقيق الطاقي أو إحداث نظام التدبير البيئي (الشراكة بين وزارة السياحة، والوكالة الوطنية للنهوض بالشركة الصغرى والمتوسطة، ووزارة الاقتصاد والمالية، والفدرالية الوطنية للسياحة). المنح من أجل تجديد أسطول نقل السلع (قانون المالية 2014-2016).

وتوجد العديد من البرامج القطاعية حاليا في طور التنفيذ وتساهم في تشجيع الاقتصاد الأخضر.

المخطط الشمسي (2020)	مخطط الطاقة الريحية المندمج (2020)
- الهدف سنة 2020 : 5 محطات (بقدرة إجمالية 2000 ميغاواط) أي 14 بالمائة من الاحتياجات من الطاقة الكهربائية. • تقدر التكلفة الإجمالية بحوالي 70 مليار درهم • الاقتصاد السنوي: مليون طن مكافئ النفط • حجم الانبعاثات التي سيتم تفاديها: 3,7 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة. • تشغيل أول محطة: 2015.	- الهدف سنة 2020: 2000 ميغاواط أي 14 بالمائة من القدرة الكهربائية الإجمالية. • التكلفة الإجمالية التقديرية: 31,5 مليار درهم • 280 ميغاواط في طور الاستغلال و720 ميغاواط في طور الانجاز • الاقتصاد السنوي: 1,5 مليون طن مكافئ النفط • حجم الانبعاثات التي سيتم تفاديها: 5,6 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة. • تشغيل أول محطة ريحية: 2014.
النجاعة الطاقية – البناء والصناعة والنقل (2030)	**البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي (2030)**
- الأهداف: • الاقتصاد في الطاقة بنسبة 12 بالمائة سنة 2020 و15 بالمائة سنة 2030؛ • تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 35 بالمائة (النقل). • تقليص الفاتورة الطاقية بنسبة 15 بالمائة بحلول 2030 (السنة المرجعية 2008). • الاستثمارات اللازمة: أكثر من 21 مليار درهم. • 40.000 منصب شغل (2020). • قانون 47/09 المتعلق بالنجاعة الطاقية (2010). • التسعير المتفاوت (الاستهلاك الكهربائي). • قانون النجاعة الطاقية في البناء.	- ألأهداف • توفير مليارى متر مكعب في السنة من بينها 1,4 مليار متر مكعب في السنة في الضيعات الزراعية • الانتقال نحو السقي الموضعي على مساحة 550.000 هكتارا (2020). • 330.000 هكتار مجهزة بأنظمة عصرية للاقتصاد في المياه (2013) أي حوالي 24 بالمائة من المساحة الإجمالية مقابل 11 بالمائة سنة 2007.

19 يمثل الصندوق الوطني للبيئة حساب مخصصات مشاريع حماية البيئة وتثمينها.

20 الضريبة البيئية على بيع المواد البلاستيكية وإخراجها من المصنع واستيرادها، والتي تم تحديد نسبتها في 1,5 بالمائة كسعر قيمي. وتم إحداثها بقانون المالية 2013 ودخلت حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2014.

البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها	المخطط الوطني لتطهير النفايات السائلة
- أهداف 2020: • معدل جمع النفايات المنزلية والمماثلة لها: 90 بالمائة (2020) مقابل 80 بالمائة (2013). • معدل التدوير 20 بالمائة (2020). • المطارح المراقبة: 100 بالمائة في المناطق الحضرية (2025) • الاستثمار التقديري: 37 مليار درهم • أكثر من 11.000 منصب شغل مباشر.	- أهداف 2020: • معدل الربط بشبكة التطهير 80 بالمائة (الحضر) مقابل 72 بالمائة (2011)؛ • معدل تنقية مياه الصرف الصحي 60 % مقابل 24 % (2011). • معالجة مياه الصرف الصحي بما في ذلك في القطاع الثالث وإعادة استخدامها بنسبة 50 % سنة 2020 و100 % سنة 2030. - الاستثمار التقديري: 43 مليار درهم - أكثر من 10.000 منصب شغل مباشر.

تدل المؤشرات الرئيسية الدولية على التقدم المحرز

- الرتبة 81 من أصل 178 دولة في مؤشر الأداء البيئي (2014)؛
- الرتبة الخامسة بين بلدان إفريقيا، بعد تونس (الرتبة الثالثة)، والجزائر (الرتبة الرابعة)، وقبل مصر (الرتبة السابعة)، وليبيا (الرتبة العاشرة) في مؤشر أداء الهندسة الطاقية العالمية 2014؛
- الرائد في المنطقة العربية (71 نقطة)، تليه مصر (53 نقطة)، وتونس (47 نقطة)، والجزائر (45 نقطة)، والسودان (25 نقطة)، وليبيا (20 نقطة)، في تنمية الطاقات المتجددة، حسب مؤشر الطاقة المستقبلية العربي (2013)؛
- رائد في مكافحة الاحتباس الحراري في أفريقيا وفي العالم العربي، إذ يحتل الرتبة الخامسة عشرة من أصل 58، أي أنه قفز 15 مرتبة مقارنة مع تصنيف سنة 2013؛
- تم اختيار مدينة الرباط مدينة خضراء سنة 2010 من بين 15 مدينة في العالم، في إطار «مبادرة مائة مدينة» الخاصة بموئل الأمم المتحدة - السكن وتم إدماجها ضمن التراث العالمي لليونسكو سنة 2012.

السياسة الصناعية الجديدة، فرصة ينبغي انتهازها لتنمية فروع الاقتصاد الأخضر

يهدف مخطط تسريع التطور الصناعي الجديد (2014 - 2020) إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع إلى 23 بالمائة (مقابل 14 بالمائة حاليا) وإنشاء 500.000 منصب شغل، لاسيما لفائدة الشباب. وسيتم اتخاذ تدابير لتحسين إنتاجية الشركات وتنافسيتها، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة (أكثر من 90 بالمائة من الأنشطة الصناعية) ودعم التكامل التدريجي للشركات الصغيرة جدا: إنشاء صندوق الاستثمار الصناعي العام، الذي ينخرط فيه القطاع البنكي، وإصلاح ميثاق

يتعين التوفيق بين الرؤية من أجل الاقتصاد الأخضر ومخطط تسريع الصناعة لتشجيع الفروع الخضراء ذات الأولوية ، وزيادة الطاقة الإنتاجية المحلية و تعزيز التزام الشركات بالتنمية المستدامة.

الاستثمار، وإنشاء التحالفات بين المجموعات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا، واعتماد نظام التدريب الملائم للاحتياجات. ويتعين التوفيق بين الرؤية من أجل الاقتصاد الأخضر وهذا المخطط الجديد لتشجيع الفروع الخضراء ذات أولوية، والرفع من قدرة الإنتاج الصناعي المحلي لفائدة بعض حلقات سلسلة القيمة ذات الصلة بهذه الفروع وتعزيز التزام الشركات بالتنمية المستدامة.

تشجيع الابتكار، رهان هائل

يحتل الابتكار مكانة مركزية في التكامل الصناعي وفي رهانات الاقتصاد الأخضر. ويحتل المغرب الرتبة 84 من أصل 143 بلدا حسب المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2014، بعد تونس (الرتبة 78)، وقبل مصر (99) والجزائر (133). ورغم وجود بعض التقدم في البنيات الأساسية والرأسمال البشري، فأداء النظام الوطني للابتكار لا يزال محدودا، لاسيما من حيث الابتكار في عالم الأعمال وفي تحسين السوق. ونلاحظ أيضا غياب تنسيق الجهود، وضعف التمويل وغياب التعاون بين الجامعة والشركة (ضعف تثمين نتائج البحث وغياب تكييف المشاريع مع احتياجات الاقتصاد). ولم تتجاوز التمويلات المخصصة للبحث العلمي والفني، لاسيما العمومية، 0,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 (مقابل 2,26 بالمائة في فرنسا و3,4 بالمائة في اليابان)[21]. وتواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة غياب القروض لتمويل البحث؛ وتلجأ حوالي 80 بالمائة من الشركات إلى التمويل الذاتي لتطوير مشاريعها في البحث.

ولتحفيز الابتكار التكنولوجي وتعزيز البحث والتدريب في الفروع الجديدة، تم اتخاذ عدد من التدابير مثل «مبادرة المغرب للابتكار» التي ترمي إلى الزيادة في تمويل البحث (2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020، تأتي 25 بالمائة منها من القطاع الخاص)، وإنشاء صندوق الدعم للابتكار (380 مليون درهم)، وإحداث سياسة بناء جامعات الابتكار، وتطوير الأقطاب التكنولوجية وإنشاء المعاهد المتخصصة في البحث والتدريب. وأطلق المكتب الشريف للفوسفاط سنة 2011 صندوق الابتكار للزراعة من أجل تشجيع الابتكار وروح الشركة في الزراعة والصناعة الغذائية.

21 حسب الدراسة "الحالة الراهنة لتمويل الابتكار في المغرب" التي أنجزتها الجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال والمكتب الاستشاري "غرانتثورنتون" للاستعلام.

أدوات مالية مجددة لدعم تطوير الطاقات المتجددة

يحتاج برنامج تطوير الطاقات المتجددة إلى تمويل ضخم يفوق 100 مليار درهم (حوالي 10 ملايير أورو). وتمت بالفعل تعبئة 1,5 مليار أورو من مختلف المانحين (مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي للاستثمار، ووكالة التنمية الفرنسية، والمؤسسة الألمانية لقروض إعادة البناء، والاتحاد الأوروبي) في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء أول محطة للطاقة الشمسية بورزازات (500 ميغاواط سنة 2017). وسيتم بناء باقي المحطات على مدى الفترة 2018 - 2020. وتجمع الخطة المالية بين أموال عمومية وخاصة وطنية وأجنبية، وتستخدم آليات تمويل بشروط ميسرة وأخرى عادية في إطار التعاون متعدد الأطراف و التعاون الثنائي. كما تم إنشاء شركة الاستثمارات الطاقية[22] وإحداث صندوق التنمية الطاقية.

برنامج تطوير الطاقات المتجددة

- الهدف: إنتاج 6.000 ميغاواط (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكهربائية المائية) لبلوغ 42 بالمائة من المزيج الطاقي (2020).
- الاستثمار: أكثر من 100 مليار درهم (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).
- الاقتصاد: 2,5 مليون طن مكافئ النفط
- حجم الانبعاثات التي سيتم تفاديها: 2,5 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة.
- إصلاحات مؤسسية وتشريعية عميقة، من بينها القانون 09-13 الذي يرخص للمقاولات الخاصة بإنتاج الكهرباء الخضراء مع الإدماج في الشبكة والربط البيني.
- تحسين معدل التكامل الصناعي نحو الأمثل.

وأسفر إصلاح إعانات الطاقة الحالي (إحداث نظام ربط سعر عدد من المنتجات النفطية[23] بالأسعار الدولية سنة 2013) بالفعل عن تقليص جزئي في الإعانات المخصصة للوقود المستعمل في النقل. وتمت مراجعة أسعار الكهرباء للزيادة فيها بهدف مراعاة الأسعار الحقيقية. ويتزايد اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى (جي. دي.إف سويز، ألسطوم، سيمنس، أكواباور، وغيرها) والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع. وحسب مرصد أنيما- مرصد الاستثمار والشراكة في البحر المتوسط، جذب المغرب في المتوسط مشروعا استثماريا أجنبيا ومباشرا واحدا كل سنة ما بين 2003 و2009، وثلاثة مشاريع سنة 2010، و4 مشاريع سنة 2011، و7 مشاريع سنة 2012. كما تم تطوير العديد من مشاريع محطات طاقة الرياح في شكل عقود بناء واستغلال ونقل الملكية. وسنة 2013، شرعت «جي.دي.إفسويز» وشريكتها «ناريفا» القابضة في بناء المحطة الريحية بطرفاية بقدرة 300 ميغاواط، أي 40 بالمائة من القدرة الريحية الإجمالية للبلد. وقد كانت هذه المحطة موضوع عقد شراء كهرباء لمدة 20 سنة مع المكتب

22 شركة الاستثمارات الطاقية هي شركة عمومية تم إنشاؤها سنة 2010، رأسمالها مليار درهم وتتولى إنجاز امتلاك المساهمات في مشاريع الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية.

23 تمثل المنتجات النفطية حوالي 55 بالمائة من نفقات المقاصة.

الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وتم تطوير مشروع آلية التمويل النظيف لإنشاء محطة ريحية خاصة بمصنع الإسمنت لافارج (تطوان). وتغطي 40 بالمائة من احتياجات المصنع من الطاقة الكهربائية (38 مليون كيلوواط ساعة) ويساعد على تقليص توليد ثاني أوكسيد الكربون بمعدل 300.000 طن في السنة.

مخطط المغرب الأخضر: مقاربة متعددة الأبعاد من أجل زراعة مدمجة تحترم البيئة

يهدف مخطط المغرب الأخضر (2008-2010) إلى تحسين أداء القطاع الزراعي ليصبح محرك النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر، عبر الرفع من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، والزيادة في الصادرات، وتوفير فرص الشغل، وتحسين الدخل الزراعي[24].

وتهدف الركيزة الأولى لمخطط المغرب الأخضر إلى تشجيع الزراعة ذات أداء جيد وقيمة مضافة عالية، عبر حشد العقار الزراعي الذي يدخل ضمن الممتلكات الخاصة للدولة وتفويته (على شكل إيجار طويل الأمد يمكن أن يصل إلى 40 سنة) لفاعلين خواص محليين أو أجانب في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تسعى إلى تثمين الفروع الرئيسية، لاسيما فروع التصدير (الحوامض، والزيتون، والفواكه والخضر). وينبني على نموذج تجميع يربط العلاقات بين المستثمرين الخواص الذين يملكون قدرة مالية جيدة مع عشرات المستغلين الصغار والمتوسطين، في إطار تعاقد ثلاثي الأطراف بين الدولة والمستثمر الخاص، والمستثمر الخاص والمستغل. ويسمح هذا النموذج بتذليل العديد من العقبات الرئيسية أمام القطاع، مثل التمويل، والاستفادة من العقار[25]، وحجم الضيعات (تتراوح مساحة الضيعات ما بين 200 و2.000 هكتار) ويساعد على تشارك المخاطر، ونقل الكفاءات وتطوير القدرات التجارية. ويُنتظر أن يستفيد منه في نهاية المطاف 540.000 مزارع.

وتعتمد الركيزة الثانية مقاربة المواكبة الاجتماعية (مع مساهمة قوية من الدولة) لفائدة المستغلين الصغار والمتوسطين، لاسيما في المناطق الصعبة (الجبال، والواحات، والسهول والهضاب شبه الجافة) بهدف الزيادة بشكل ملموس في الدخل الزراعي وتثمين الإنتاج المحلي. وقد استفاد منها لحد الآن حوالي 715.000 مزارع. وتم سنة 2013 إنشاء 245 تعاونية نسائية خاصة بالمنتجات المحلية.

ولتلبية الاحتياجات الهائلة لتمويل مخطط المغرب الأخضر (حوالي 66 مليار درهم للفترة 2009 - 2015)، تم إحداث حلول متعددة عبر صندوق التنمية الزراعية (تمت إعادة هيكلته بتمويل أكبر)، وصندوق الحسن الثاني (800 مليون درهم لمدة أربع سنوات)، وصندوق التنمية الريفية، والبنوك الوطنية –التي طورت منتجات ملائمة لاحتياجات المزارعين مثل القرض الفلاحي المغربي الذي بلغ تمويله المخصص لفائدة 15.000 مزارعا صغيرا 5,5 مليار درهم بنهاية آب/أغسطس 2013 عبر مؤسسة «تمويل الفلاح»-، وأخيرا الشركاء الماليون الدوليون.

24 تعد المداخيل المتوسطة الزراعية ضعيفة جدا إذ تقل مساحة 70 بالمائة من الضيعات عن 2,1 هكتار.

25 لا تتجاوز مساحة 74 بالمائة من المزارع بالمغرب 5 هكتار.

وعلى المستوى البيئي، خضع مخطط المغرب الأخضر لتقييم بيئي واجتماعي استراتيجي. ويتناسق مع الاستراتيجية الوطنية للماء (2009-2015) عبر تطوير استخدام أنظمة الري المقتصدة في الماء في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري (تم تجهيز 330.000 هكتار بأنظمة الري الموضعي سنة 2013، ويرتقب تجهيز 410.000 هكتار بنهاية سنة 2014). ويهدف البرنامج الوطني للضخ الشمسي تثبيت محطة تشمل 3.000 نظام الألواح الشمسية لضخ قدرة إجمالية 15 ميغاواط ذروة، وكان مقررا تنفيذه سنة 2014. ويتواصل برنامج التأمين متعدد الأخطار ضد التقلبات المناخية وسيهم مساحة تصل إلى 600.000 هكتار سنة 2014، ويرتقب أن يصل إلى مليون هكتار سنة 2015.

وتوضح البيانات الحديثة للمفوضية السامية للتخطيط، ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة، ارتفاع المساحة المزروعة إلى 750.000 هكتار منذ إطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008، وتحسن مردودية فروع الإنتاج الرئيسية[26]، وارتفاع الإنتاج الزراعي بنسبة 43 بالمائة، وارتفاع التشغيل الزراعي بنسبة 23 بالمائة. وتُبرز أيضا انتعاش الاستثمارات (53 مليار درهم في السنوات الخمس الماضية، من بينها 22 مليار من القطاع الخاص) وأيضا إنشاء حوالي عشرين تجمع ذي المصلحة الاقتصادية وأكثر من أربعين تعاونية زراعية. وتعد هذه البيانات مشجعة؛ إلا أنه يتعين إنجاز تقييم معمق للمخطط في نصف المرحلة لقياس: (أ) أثره الحقيقي بالنظر للاستثمارات والإعانات العمومية المخصصة؛ وآليات الابتكار، والتدريب والتأطير، والتقدم المحرز لاسيما من حيث الأمن الغذائي، وتطوير الصناعة الغذائية، والتأثير على المزارعين الصغار والهجرة الريفية؛ (ب) مستوى تنفيذ توصيات التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي لمراعاة الإكراهات البيئية، بما في ذلك تقليص الخطر المناخي.

تدبير النفايات المنزلية والنفايات المشابهة: إدماج القطاع غير الرسمي وتحسين أشكال التمويل

يهدف برنامج النفايات المنزلية إلى تقليص إنتاج النفايات[27]، وتثمين 20 بالمائة من النفايات (التدوير، وتصنيع الأسمدة، وإنتاج الطاقة) في أفق 2020 (مقابل 10 بالمائة سنة 2013) وإنشاء 150.000 منصب شغل في غضون 5 سنوات. وتتمثل الفروع ذات أولوية المعنية بالبرنامج في: النفايات البلاستيكية، ونفايات الورق والكرتون، والزيوت المستعملة، والبطاريات والإطارات. وسيتم إحداث وحدة تدبير الفروع داخل وزارة البيئة.

من حيث إدارة النفايات المنزلية، تتم تتمة إحداث فروع جديدة و إدماج الفاعلين غير الرسميين.

26 ارتفع الإنتاج النباتي المتوسط من 2,8 طن في الهكتار إلى 3,5 طن في الهكتار.

27 ارتفع إنتاج النفايات المنزلية والمماثلة لها من 5,30 مليون طن سنة 2009 إلى 6,85 مليون طن سنة 2013، من بينها 5,38 مليون طن في المناطق الحضرية.

ويدخل تدبير النفايات المنزلية ضمن اختصاص الجماعات المحلية[28]، إلا أنه يمكن تفويضه للفاعلين الخواص[29]. ويعاني هذا القطاع الذي يشمل مكونا كبيرا غير رسمي وغير منظم من ضعف شديد في الاستغلال يستلزم اعتماد إطار يوفر وضوح الرؤية أمام المشاريع المستقبلية، ويحدد بوضوح المسؤوليات بين الفاعلين المعنيين (لاسيما القطاع غير الرسمي)، ويحفز الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا، ويرافقه بناء القدرات الفنية والمالية لتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة جدا في أنشطة التدوير. وتم تحقيق إنجازات في مجال تجميع النفايات ورميها في المطارح المراقبة[30]. وتتجه جهود الحكومة أيضا نحو إنشاء الفروع الجديدة وإدماج الفاعلين غير الرسميين. وتم إعداد مخطط عمل لدعم فرع التغليف البلاستيكي واعتماد ضريبة بيئية (قانون المالية لسنة 2013). وبالنسبة لفرع بطاريات السيارات المستعملة، يتم حاليا إحداث إطار تشريعي وتم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوزارة المكلفة بالبيئة، والوزارة المكلفة بالشركات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم وتجمع منتجي البطاريات من أجل إنشاء تجمع ذي مصلحة اقتصادية وتحديد الآليات المؤسسية والفنية والمالية.

ويتم أيضا إحداث فروع مخصصة لإطارات العجلات والزيوت المستعملة. وما يزال التثمين الطاقي للنفايات هامشيا رغم الإمكانات الهائلة لتطويره. ويتم حاليا إنجاز مشروعين اثنين لإنتاج الطاقة انطلاقا من الغاز الحيوي للمطارح المراقبة (فاس ووجدة) وتم إبرام شراكة مع مصانع الإسمنت من أجل الحرق المشترك للنفايات. وتوجد فرع إنتاج الأسمدة في المرحلة التجريبية.

فرع بطاريات السيارات المستعملة

- ينتج البلد 674.000 وحدة من البطاريات المستعملة في السنة، أي حوالي 10.000 طن من النفايات.
- - وتقوم ثلاث شركات متخصصة في إنتاج البطاريات بتدوير 60 بالمائة من البطاريات المستعملة.

الآلية:

- يعيد المستهلك البطارية المستعملة عند شراء بطارية جديدة أو يودع ضمانة 150 درهم في حالة عدم إحضار البطارية المستعملة على الفور (سلوك مواطن).
- ويتم اقتطاع 30 درهم عن كل بطارية مجددة لتمويل الصندوق الوطني للبيئة.

28 تستفيد البلديات ذات قدرات فنية ومالية ضعيفة من تشجيعات مالية من الحكومة إلا أنها تواجه صعوبات عند تسديد نفقاتها.

29 يتولى 80 بالمائة من عملية التجميع فاعلون خواص في إطار التدبير المفوض.

30 تم رمي 37 بالمائة من النفايات المنزلية في المطارح المراقبة سنة 2013 مقابل 10 بالمائة سنة 2008.

الخلاصة

وجوب استراتيجية وطنية للاقتصاد الأخضر لإدماج تحول النسيج الإنتاجي وتعزيز سوق العمل والابتكار و البعد الإقليمي .

يعتبر المغرب الاقتصاد الأخضر رهانا ذو أولوية يرد بوضوح في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، ويساهم في المحافظة على البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري وتثمين الموارد وتوفير فرص الشغل وتحسين الأداء الصناعي، كما يساهم في تحقيق التوازن بين المجالات الترابية. وهناك مبادرات مهمة في طور الإنجاز من أجل (أ) الزيادة في الاستثمارات الخضراء عبر تعزيز التعاون الدولي وتعبئة القطاع الخاص والموارد العمومية الداخلية؛ (ب) وتشجيع سياسة صناعية قادرة على توفير فرص الشغل، (ج) وتعزيز الكفاءات والابتكار في مجا ل التكنولوجيا الخضراء.

ورغم أن التزام أرباب الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للشركة يعتبر عنصرا حاسما، تلعب عوامل أخرى مثل التنظيمات، والسياق القطاعي، والتنافسية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الكفاءات والزيادة من حجم السوق، دورا كبيرا في تشجيع الاقتصاد الأخضر وإنشاء نسيج يضم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم مجددة بيئيا.

ومن المتوقع أن تغذي الدروس المستخلصة من المبادرات والبرامج القطاعية الجاري تنفيذها التفكير وانتقاء الخيارات في إطار الإعداد لاستراتيجية ضرورية شاملة تهيكل الاقتصاد الأخضر تتضمن تحويلا لا مناص منه للنسيج الإنتاجي، وإنعاش سوق الشغل، والابتكار والبعد الترابي.

بعض التوصيات

- اعتماد استراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس؛
- مواصلة تكييف الإطار التشريعي وتنسيقه وتفعيله بالنظر لتحديات الاقتصاد الأخضر؛
- تطوير الآليات الاقتصادية والمالية الملائمة لدعم تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل النجاعة الطاقية وإنشاء فروع تدوير النفايات وتسميدها؛
- التأكد من أن الاستراتيجية الصناعية الجديدة تراعي المتطلبات البيئية وتساهم في توسع فروع الاقتصاد الأخضر والابتكار والتنمية الترابية؛
- الاستفادة من نتائج البحث، وتعزيز برامج البحث والتطوير وتكييفها، باتصال مع أهداف تطوير الفروع وتعزيز التآزر بين الجامعة والصناعة؛
- مواصلة الجهود لتطوير نظام الضرائب البيئية؛
- تعزيز آليات دعم ومواكبة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا (محركات الاقتصاد الأخضر).
- تحديث قياس تكلفة تدهور البيئة وتشجيع استخدام التقييم الاقتصادي البيئي، لاسيما من خلال تسريع إنشاء نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية؛
- إعداد دليل جديد للمهن الخضراء وإنشاء آلية لليقظة خاصة بالحاجات في هذا المجال؛
- تكييف وتعزيز برامج التعليم والتدريب المرتبطة بتحديات الاقتصاد الأخضر وحاجات الشركات؛
- تعزيز آليات التتبع والتقييم وإدماج مؤشرات الاقتصاد الأخضر.

قائمة المراجع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، « *Economie verte, opportunités de création de richesses et d'emplois* »، مايو 2012.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، Résumé exécutif du projet de rapport sur l'économie verte، فبراير 2012.

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة. قطاع الطاقة والمعادن، « *Mobilisation pour une croissance verte au Maroc* »، فبراير 2012.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2012.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: « Croissance verte inclusive au Maroc : Bonnes pratiques et leçons apprises»، سبتمبر 2013.

المعهد الدولي للأبحاث في السياسات الغذائية، « *Investissements verts dans l'agriculture au Maroc* »، 2014.

الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة: « *Politique du changement climatique au Maroc* »، مارس 2014.

وزارة الداخلية، الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة. البنك الدولي. « Valorisation et gestion durable des déchets au Maroc ».

المملكة المغربية، « *Développement durable au Maroc, Bilan et perspectives. De Rio à Rio+20* »، يونيو 2012.

المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، « *Economie verte et compétitivité globale du Maroc* »، أكتوبر 2013.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، « *Examen des performances environnementales du Maroc* »، 2014.

فيجيو، « Extraits des rapports d'analyse des Top performers Vigeo »، يناير 2014.